*التشبيه والتمثيل (2)*

*بحث فى دراسات بلاغيه*

إعداد أ/ *أيمن محمد أبو بكر*

*قسم اللغة العربية*

*كلية اللغات – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم – ماليزيا*

*ayman.abobakr@mediu.ws*

**خلاصة ـــ هذا البحث يبحث في التشبيه والتمثيل**

**الكلمات المفتاحية : الظهور ، التشبيه ، ضرب**

1. **المقدمة**

**الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، سوف نتحدث في هذا المقال عن التشبيه والتمثيل**

1. **عنوان المقال**

**ويمضي عبد القاهر، فيقول: إن الاستعارة لا تدخل تشبيه التمثيل، إذ ينعقد في جمل كثيرة، وأيضًا فإنه لا يُراد به المبالغة التي تُعدُّ الركن الأساسي للاستعارة، ويعترف بأنه من الصعب القطع في هذه المسألة، ولكن العبرة بأن يصلح التشبيه؛ ليُحذف منه المشبه، ويحل المشبه به محله؛ لغرض المبالغة والإيجاز.**

**وبعد حديث مستفيض عن السرقات يعاود عبد القاهر الحديث مرة أخرى، ويتناول هذه المرة ما سماه: تناسي التشبيه في الاستعارة، أو ما سماه البلاغيون بعده باسم: الترشيح، وهو قرن الاستعارة بالأوصاف التي تُلائم المستعار منه، حتى يصبح المستعار له كأنه نفس المستعار منه، ويعرض ذلك في صور ونماذج مختلفة.**

**ثم يتكلم عن قرينة الاستعارة، وأنها قد تكون لفظية، وقد تكون معنوية تُفهم من دلالة الحال، أو من فحوى الكلام، ويناقش بعدئذٍ التشبيه البليغ في مثل: زيد أسد، ويشير إلى اختلاف من سبقوه في عدِّه استعارة أو تشبيهًا، ويقول: "إن علي بن عبد العزيز الجرجاني، ذهب إلى أنه تشبيه، وينتصر لرأيه، سواء أكان المشبه به خبرًا كما في هذه الصورة، أو كان في حكم الخبر، كخبر كان وأخواتها، وكالمفعول الثاني لباب علمت، أو كان حالًا".**

**ويقول: "إن الإتيان بالأسد في المثال السابق إنما جيء به لإفادة التشبيه، فمن الخطأ أن يُسمى ذلك استعارة".**

**على أنه يعود، فيقول: "إن أبيت ألا أن تُسمي هذا النوع استعارة، فينبغي أن تفرق فيه بين المشبه به، الذي يحسن دخول أداة التشبيه عليه، والآخر الذي لا يحسن فيه ذلك".**

**حدُّ الحقيقة والمجاز:**

**وينتقل عبد القاهر بعد ذلك إلى البحث في حدِّ الحقيقة والمجاز، ويبدأ بحدهما في المفرد، فيقول في تعريف الحقيقة:**

**"إن الحقيقة، كل كلمة أُريد بها ما وقعت له في وضع واضع، وقوعًا لا تستند فيه إلى غيره".**

**ويُعقب على هذا التعريف، بأنه يصدق على كل لغة، ويقول: "إن في هذا ما يدل دلالة واضحة على أن قوانين هذا العلم عقلية عامة. ويُعرف المجاز في المفرد بأنه: " كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول، وإن شئت قلت: كل كلمة جزت بها ما وقعت له في وضع الواضع، إلى ما لم توضع له، من غير أن تستأنف فيها وضعًا لملاحظة بين ما تجوُّز بها إليه، وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها".**

**ويقول: "إنه يريد بالملاحظة العلاقة المنعقدة بين الكلمة في أصل معناها، وما نُقلت إليه، كالشجاعة في الأسد"، وهذا في الاستعارة، أما في غيرها -ويريد بهذا الغير، المجاز المرسل الذي لا تقوم فيه العلاقة على الشبه أو المشابهة- فإن العلاقة فيه لا تتضح هذا الوضوح، وذلك إذا استعملت كلمة اليد في النعمة بإطلاق السبب على المسبب؛ كان لا بد من ذكر المنعم، مثل: كثرت أيادي علي عندي، ونحو ذلك، بخلاف اتسعت اليد في البلد؛ لأنه لا يصح أن تحل محل اتسعت النعمة في البلد؛ لأنها لا تدل على النعمة إلا مضافة إلى المنعم.**

**ويخرج عبد القاهر إلى بحث حدِّ الجملة في الحقيقة والمجاز، ويقدم لذلك ببحثٍ في الإثبات والنفي، وكيف أن المثبت والمنفي يُسمى مسندًا وحديثًا، والمثبت إليه والمنفي عنه يُسمى مسندًا إليه، ومحدثًا عنه؟ و كيف أن الإثبات والنفي يكونان أفعالًا وأوصافًا، وأنهما قد يتعلقان بالفاعل، وقد يتعلقان بالمفعول؟**

**يقول: "إنه ينبغي إذا أردت أن تقضي في الجملة بمجاز أو حقيقة أن تنظر إليها من وجهين:**

**أحدهما: أن تنظر إلى ما وقع بها من الإثبات، أهو في حقه وموضعه، أو قد زال عن الموضع الذي ينبغي أن يكون فيه.**

**الثاني: أن تنظر إلى المعنى المثبت، أعني: ما وقع عليه الإثبات، وهو بذلك يُقسم المجاز في الجملة إلى قسمين:**

**الأول: مجاز في الإسناد.**

**الثاني: مجاز في المسند.**

**ومرجع المجاز الأول إلى العقل، وكذلك مرجع الحقيقة التي تقابله، وهي كل جملة وضعتها على أن الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه، ويأخذ عبد القاهر في بيان المجاز العقلي في الإسناد، وهو نفسه الذي سماه في: (دلائل الإعجاز)، باسم: المجاز الحكمي، إلا أن كلامه هنا أدق.**

**ويقول: "إنه لا بد للمجاز البياني من شرط، هو أنه ينبغي أن يلاحظ الأصل مع نقله إلى معناه الجديد، ومعنى الملاحظة أن تكون هناك ملابسة كالسببية في استخدام اليد بمعنى النعمة؛ لأنها سببها، وكذلك استخدامها في القوة والقدرة؛ لأنهما يظهران في الأغلب عن طريق اليد التي يكون بها البطش والضرب، والمنع والدفع".**

**ويقول: "لا تستطيع أن تستخدم اليد استخدامًا مجازيًّا في غير ذلك؛ إذ لا بد من ملابسة بين الجارحة والمعنى المجازي الذي تستعمل فيه"، ومعنى ذلك: أنه لا بد أن تلاحظ في نقل الاسم علاقة ما؛ لكي يمكن أن نسميه مجازًا، ولو أن النقل وحده يحدث المجاز؛ لكانت الأعلام المنقولة عن معانٍ أصلية، مثل: يزيد ويشكر؛ تُعدُّ مجازًا.**

**لا بد إذن في المجاز من ملابسه، وهي واضحة في الاستعارة؛ إذ تقوم على المشابهة، أما في المجاز المرسل قرينها، فإنها لا تتضح؛ ولذلك وقف عبد القاهر يفصل الحديث فيها، ويقول: إن هذه الملابسات تختلف قوة وضعفًا، وننبه إلى أن قصده من الحديث عن المجاز المرسل، أن يبين أن المجاز أعم من الاستعارة، وكل استعارة مجاز، وليس كل مجاز استعارة.**

**ويقول: "إن الاستعارة خاصة بنقل الاسم عن أصله إلى غيره؛ للتشبيه على حد المبالغة؛ ولذلك أدخلوها في البديع، أما المجاز المرسل فليس فيه مبالغة، وهو لذلك لا يدخل في البديع".**

**ويذكر أن من سبقوه ساقوا في تمثيلهم للاستعارة أمثلة لا تدخل فيها.**

**ويحاول عبد القاهر أن يوضح الفرق بين العلاقة في الاستعارة وبينها في المجاز المرسل، ويعود إلى القول بأنه لا توجد مبالغة في علاقات المجاز المرسل وملابساته.**

**أقسام المجاز:**

**ينقسم المجاز قسمة عامة إلى قسمين:**

**مجاز لغوي: يدور بين الاستعارة، وهذه الملابسات التي ذكرها، والتي سمى من جاءوا بعده مجموعها مجازًا مرسلًا، وهو يتعلق بالمفرداتز**

**مجاز عقلي: وهو يتعلق بالجمل والإسناد.**

**وهنا يواجه عبد القاهر ما ذهب إليه في: (الدلائل)، من أن المجاز جميعه عقلي، وأنه لا بد أن يُفهم في كل مجاز معنى الكلمة، ومعنًى ثانيًا وراءه، وأنك إذا قلت: كلمت أسدًا لم تكن فقط بصدد عملٍ لغوي، وإنما أنت بصدد عملٍ عقلي، فقد تصرفت بالكلمة تصرفًا جديدًا، وهو تصرف أسعفك به العقل؛ إذ لم تطلق المشبه به على المشبه إلا بعد ادعائك دخوله في جنسه.**

**ويقف عبد القاهر أخيرًا على نوع من الصيغ، سماه بعض البلاغيين مجازًا؛ تجوُّزًا، وهو لا يجري فيه نقل للكلمة من معناها الأصلي إلى معنًى جديد، وإنما يجري فيه تغيير للحكم الإعرابي؛ بسبب ما يدخله من حذف، مثل:** {ﮚ ﮛ}، **[يوسف: 82]، فأصل التعبير: واسأل أهل القرية، فقد كانت القرية مجرورة فأصبحت منصوبة، وواضح أن كلمة القرية، لم تُستعمل في غير ما وضعت له، ونرى عبد القاهر يردُّ هذا المجاز؛ لأنه ليس فيه نقل عن مدلولات أصلية، وليس فيه علاقة، وما كان الحذف في كلامه من حيث هو، ولا كانت الزيادة أوصافًا تُوجب المجاز، إنما هي أوصاف تتصل بأغراض المتكلم.**

**ومن هنا كانت قوله تعالى:** {ﮚ ﮛ}، **من الممكن ألا يراد معها حذف، وذلك إذا جاءت في كلام رجل مر بقرية قد خرجت، وباد أهلها، فأراد أن يقول لصاحبه واعظًا ومذكرًا، أو لنفسه متعظًا ومعتبرًا: سل القرية عن أهلها، وقل لها: ما صنعوا، وبهذه المسألة ينتهي الكتاب.**

**وواضح أن عبد القاهر، استطاع فيه أن يضع نظرية البيان العربي، وحقًّا لم يتوسع في بحث الاستعارة التمثيلية والمثل، إذ رآهما صورتين من صور التمثيل، وأيضًا فإنه أهمل الحديث عن الكناية، في كتابه: (أسرار البلاغة)، وكأنه اكتفى بما تحدث به عنها في: (الدلائل).**

**وقد تلاحظ بعض شعب هنا أو هناك لم يستقصِ فيها الحديث، لكن لا أحد يُنكر أن قوانين البيان وُضعت لأول مرة في العربية وضعًا دقيقًا، كما وُضعت أيضًا لأول مرة قوانين المعاني، وإذا كان قد شُغل في: (الدلائل)، ببيان خواص الصيغ الذاتية، فقد كان همه في: (الأسرار)، أن يكشف عن دقائق الصور البيانية؛ متخللًا لها بنظرات نفسية وذوقية جمالية رائعة، إذ كان محيطًا بنماذج الشعر العربي وفرائده، وكان له حس مرهف، وبصيرة نافذة استطاع بهما على الرغم من محاولته وضع القواعد لنظريتي المعاني والبيان، أن يجعل منهما بنيتين حيتين تخلوان خلوًّا تامًّا من جفاف النظريات وقواعد العلوم، بل لكأنهما روضان مونقان، يرفَّان بالندرة والعطر والضياء، وواضح أنه لم يحاول وضع نظرية في علم البديع، وإن كان فسر القول في: (أسرار البلاغة)، عن الجناس، والسجع، وحسن التعليم، وأشار غير مرة إلى الطباق، ولكنه لم يحاول وضع نظرية عامة، ولو صنع لأعفى أصحاب البديع من توزع مباحثهم فيه، توزعًا حال بينه وبين أن تصبح له نظرية متشابكة على نحو نظريتي المعاني والبيان.**

**وإنما أردت بهذه الإلمامة السريعة لما فعله الإمام عبد القاهر، في كتابه: (أسرار البلاغة)، إثبات أنه على نحو ما كان له اليد الطولى في وضع نظرية النظم، التي كانت أساسًا لعلم المعاني، كان له اليد الطولى أيضًا في وضع نظرية البيان، فهو الذي حد تعريفاتها، وميز أقسامها وفتق أزاهيرها، ويحتاج ما ذكرنا إلى عرض المزيد من تحليلاته، وتحليلات من تأثر به من البلاغيين فيما يخص الضرب الأول من المجاز، وهو المجاز المرسل.**

**المراجع والمصادر**

1. **القزويني ، زكريا بن محمد القزويني تحقيق: محمد السعدي فرهود ، (الإيضاح في علوم البلاغة) ، طبعة رقم1، سنة النشر: 2001 م**
2. **الجرجاني، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، (دلائل الاعجاز) ، ط5، مكتبة الخانجي، 2004م.**
3. **أبو موسى، د. محمد محمد أبو موسى، (دلالات التراكيب دراسة بلاغية) ، القاهرة، مكتبة وهبة للطباعة والنشر والتوزيع، 1987م**
4. **المراغي، أحمد مصطفى المراغي، (تاريخ علوم البلاغة و التعريف برجالها) ، القاهرة، مكتبة و مطبعة مصطفى البابي، ط1، 1950م**
5. **فيود ، د. بسيوني عبد الفتاح فيود ، (علم البيان: دراسة تحليلية لمسائل البيان) ، القاهرة، مؤسسة المختار ، دار المعالم الثقافية، الإحساء ، ط 2، 1998 م**
6. **الخوارزمي ، الشيخ يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي الخوارزمي الملقب بسراج الدين السكاكي، (مفتاح العلوم) ، لبنان، مكتبة المقهى، نشر دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ، 1987م**
7. **الشاطئ، عائشة بنت الشاطئ، (التفسير البياني) ، مكتبة المجلس، الطبعة الأولى، 1962م**
8. **فيود، د. بسيوني عبد الفتاح فيود، (علم البديع: دراسة تاريخية وفنية لأصول البلاغة ومسائل البديع) ،القاهرة، مؤسسة المختار، 2004**
9. **الصعيدي، عبد المتعال الصعيدي، (البغية على الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة) ،مكتبة الآداب، 1999م**
10. **شاهين، كامل السيد شاهين، (اللباب في العروض و القافية) ،القاهرة، الهيئة العامة لشئون الأميرية، 1978م**
11. **القيرواني، ابن رشيق القيرواني، (العمدة في محاسن الشعر وآدابه) ،الناشر: دار الكتب العلمية، 2001م**
12. **أبو موسى، د. محمد محمد أبو موسى، (التصوير البياني) ،القاهرة، مكتبة وهبة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م**